الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/17152
5 May 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ موجّهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

بناء على طلب الا ونرابل ر. ف. بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا ، ارفق طيّه نسخة من بيان أصدره في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، ردا على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ (S/17151) . وسأغدو ممتنا لدى ابلاغي في الوقت المناسب برد سعادتكم على الطلب الوارد في الجملة الاخيرة من البيان المرفق .

وسأغدو ممتنا اذا أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ك. ر. س. فون شيرندينغ
الممثل الدائم

85-12916

المرفق الأول

رد وزير خارجية جمهورية جنوب افريقيا على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ (S/17151)

أصدر رئيس مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ بيانا (S/17151) بشأن رد جنوب افريقيا على مقترحات مؤتمر الاحزاب المتعددة ، المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وآراء حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد ترد في الكلمة المرفقة التي ألقاها الرئيس بوثا أمام برلمان جنوب افريقيا في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وفي المذكرة الملحقة ، المرفقة طيّه ، التي قدمت الى بعض البلدان الغربية في التاريخ ذاته . وقد أوضحت جنوب افريقيا انه طالما كان من الممكن أن تبشر المفاوضات الدولية الراهنة بأى احتمال واقعي للتوصل الى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من انغولا لن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية . الاّ أنه لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، بما في ذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أن يبقى الى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب الكوبيين من انغولا . واذا بات واضحا في خاتمة المطاف بعد استكشاف جميع السبل تماما ، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف ،فمن الواضح انه سيكون من المتعين على جميع الاطراف التي تتأثر تماما بالمفاوضات الحالية أن تعيد النظر في أفضل السبل المؤدية الى استقلال مقبول دوليا يتحقق في ظل الظروف السائدة .

ويتمثل موقف جنوب افريقيا في أن ادارتها ووجودها في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يتسمان بطابع الشرعية وأن لها الحق كل الحق في اتخاذ ما تراه مناسبا من الخطوات لحسن ادارة الاقليم ريثما يتحقق له استقلال معترف به دوليا . الاّ أن جنوب افريقيا تحتفظ لنفسها بحق سحب ادارتها ووجودها من الاقليم من جانب واحد في أى وقت قد تود فيه أن تفعل ذلك .

وترى حكومة جنوب افريقيا أن بيان رئيس مجلس الأمن قائم على أساس غير سليم ولا تترتب عليه أية آثار . وعلى وجه التحديد ، فان الأمر كذلك لانه ليس هناك ما يشير الى كيفية تناقض كلمة رئيس الدولة الملقاة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ مع الالتزامات الدولية التي تتحملها جنوب افريقيا . وقد أصدرت تعليماتي الى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لكي يلتمس ايضاحا من الأمين العام في هذا الصدد ، واني لمنتظر ردّ الأمين العام .

المرفق الثاني

مذكرة ملحقة

لقد درست حكومة جنوب افريقيا الشواغل التي أعربت عنها حكومة ـــــــــ في مذكرتها الملحقة المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

وهي ترفض الموقف القائل بأنه ينبغي عليها ألا تنظر ، مجرد النظر ، في المقترحات التي قدمها اليها المؤتمر المتعدد الاحزاب في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ . وستنظر حكومة جنوب افريقيا ، مثلما فعلت في الماضي ، في أية مقترحات من أي حزب سياسي يعلن تأييده لحل سلمي لمشاكل الاقليم . وفضلا عن ذلك ، فانها تتوقع من حكومة ـــــــ أن تنظر بعين الانصاف والعدل الى آراء جميع الاحزاب السياسية التي من هذا القبيل في افريقيا الجنوبية الغربية .

وعلاوة على ذلك ، فانه من قبيل التجرؤ أن يفترض مسبقا نوع الرد الذي سترد به حكومة جنوب افريقيا على مقترحات المؤتمر المتعدد الاحزاب . وقد قام رئيس الدولة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ بابلاغ قرار حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد الى البرلمان. ومرفق لعلمكم نسخة من بيان رئيس الدولة . ويلاحظ ما يلي :

" أنه ما دام من الممكن أن تبشر المفاوضات الدولية الراهنة بأي احتمال واقعي للتوصل الى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا لن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية " .

كما يلاحظ أنه :

" ما دامت المفاوضات الجارية توفّر أية امكانية لتحقيق انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا ، ستعتبر جنوب افريقيا أي مشروع دستور يصدر عن المجلس الدستوري أساسا للمناقشات المقبلة أو اقتراحا يمكن تقديمه الى الجمعية التأسيسية المتوخاة في خطة التسوية الدولية " .

وجنوب افريقيا لا تزال ملتزمة بتنفيذ خطة التسوية الدولية في اطار التفاهم الذي تم التوصل اليه مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي ، بشرط امكان التوصل الى اتفاق محدد بشأن المتطلبات الأساسية للانسحاب الكوبي .

الا أنه ، حسبما يوضح بيان رئيس الدولة :

" .... لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، بما في ذلك سوابو ، أن يبقى الى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب

الكوبيين من أنغولا . واذا بات واضحا في خاتمة المطاف ، وبعد استكشاف جميع السبل تماما ، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف ، فمن الواضح أنه سيتعين على جميع الاطراف التي تتأثر تماما بالمفاوضات الحالية أن تعيد النظر في أفضل السبل المؤدية الى استقلال مقبول دوليا يتحقق في ظل الظروف السائدة " .

ان حكومة جنوب افريقيا تدرك جيدا مسؤولياتها في افريقيا الجنوبية الغربية . وهي مسؤوليات مستمدة من موقفها القائل بأن وجودها وادارتها في الاقليم شرعيان . فليس هناك أي قرار ملزم قانونا صادر عن محكمة العدل الدولية ، أو أي قرار متخذ من الأمم المتحدة وفقا للميثاق ، يفيد غير ذلك . ورغم هذا ، فان حكومة جنوب افريقيا تحتفظ بحقها المطلق في القيام من جانب واحد بانهاء وجودها وادارتها في الاقليم اذا ما رغبت في ذلك .

المرفق الثالث

بيان وجّهه الى البرلمان في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ الأونرابل بيه وه بوثا رئيس دولة جنوب افريقيا

لعل الاعضاء الموقرين قد أحاطوا علما ، فيما يختص بافريقيا الجنوبية الغربية ، بالبيان الذى أصدره وزير الخارجية في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ بشأن فض اشتباك قوات جنوب افريقيا الموجودة في المنطقة المعنية من جنوبي أنغولا . وقد اتخذت جنوب افريقيا هذا الاجراء رغم الانشطة الارهابية المستمرة من قبل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ولكن على أمل أن يعزز قرارها هذا احتمالات السلم في المنطقة وأن يؤدى على وجه التحديد الى انسحاب الكوبيين من انغولا . الاّ أن هذا الاجراء لن يقلل في الواقع من قدرة قوات الامن على حماية شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وعلى النقيض من ذلك ، فانه يلقي على عاتق الحكومة الانغولية ، على وجه التحديد ، العبء المتمثل في كفالة عدم تصعيد العنف عبر الحدود . والأمر متروك لها كي تحدّد المسار الذى ستأخذه الأحداث على امتداد الحدود . وتود جنوب افريقيا اجراء مناقشات وزارية مع الأنغوليين بشأن صون السلم والاستقرار في المنطقة وبشأن المسائل الاخرى ذات الاهمية الاقليمية . ويجب على الأنغوليين بالتالي أن يقرروا ما اذا كانوا راغبين في السير على طريق السلم والحوار أو في العودة الى دورة العنف المتصاعد الذى اتسمت به الحالة قبل اتفاق لوزاكا .

وثمة جانب آخر قد يكون محل اهتمام الاعضاء الموقرين ، ألا وهو أن هيكل القيادة لبعض وحدات الشرطة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا سينقل في القريب العاجل من أيدى شرطة جنوب افريقيا الى يد الحاكم العام لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وعندما يحدث ذلك ، ستمارس قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية جميع اختصاصات الشرطة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وهذا يتمشى مع رأى الحكومة القائل بأنه ينبغي حيثما أمكن نقل الاختصاصات الادارية التي تمس الاقليم الى أبناء افريقيا الجنوبية الغربية .

المؤتمر المتعدد الاحزاب

وأود الآن أن أتطرق الى المقترحات التي قدمها اليّ المؤتمر المتعدد الأحزاب لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

ومؤتمر الأحزاب المتعددة يطلب اقامة حكومة مؤقتة ، سوف تشجع على المصالحة الوطنية والرفاه الوطني وتحقيق استقلال مقبول وطنيا ومعترف به دوليا . وتتضمن المقترحات اقامة مجلس دستوري يكون مسؤولا عن المسائل الدستورية ، لا سيما وضع مشروع دستور يقدم في خاتمة المطاف الى جمهور الناخبين لاقراره .

وعند النظر في مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة ، أولت حكومة جنوب افريقيا اعتبارا للفترة الطويلة التي انقضت منذ قبول جنوب افريقيا ، في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، للاقتراح الغربي المتعلق باستقلال افريقيا الجنوبية الغربية . ووفقا لشروط ذلك الاقتراح ، كان من المقرر أن يصبح الاقليم مستقلا بحلول نهاية عام ١٩٧٨ . بيد أن الاستقلال تأخر مرات عديدة بسبب انحراف الأمم المتحدة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) عن الاقتراح الأصلي المقدم من فريق الاتصال ، وبسبب تحيز الأمم المتحدة لصالح سوابو ، وبسبب التهديد المستمر الذى يمثله وجود القوات الكوبية في أنغولا .

وفي الوقت ذاته ، اضطر شعب افريقيا الجنوبية الغربية الى الانتظار لفترة سبع سنوات وما زال غير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أجريت آخر انتخابات قطرية النطاق ، وأدت الى انتصار ساحق لتحالف تيرنهال الديمقراطي ، بشكله الذى كان مكونا به في ذلك الحين . وفي أعقاب ذلك ، عهد بالمسؤوليات الرئيسية عن الادارة الداخلية للاقليم الى جمعية وطنية ومجلس وزراء . ولم يعترف المجتمع الدولي بهذا الهيكل الحكومي .

ومع هذا ، انتهت فعلا الولاية الأصلية للجمعية الوطنية بحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، وتم تمديدها بموجب مرسوم . وبعد مضي أربع سنوات حدثت خلالها حالات خروج على الحزب الحاكم وتصاعد خلالها الانشقاق فيما بين الزعماء ، استقال رئيس مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . وبناء عليه حل مجلس الوزراء في ١٩ كانون الثاني/يناير ، كما حلت الجمعية الوطنية . وعادت الى الحاكم العام جميع السلطات التي كانت تمارسها الجمعية هي والمجلس في السابق . وشدد في ذلك الحين على أن ذلك الترتيب هو محض ترتيب مؤقت .

وبغية كفالة استمرار المؤسسات الداخلية في افريقيا الجنوبية الغربية ، أعلنت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ أن حكومة جنوب افريقيا ستقرر ، في ضوء الحالة السائدة في نهاية شباط/فبراير ١٩٨٣ ، ما اذا كانت ستجرى انتخابات عامة أخرى في الاقليم ، وفق الأساس الذى ستجرى هذه الانتخابات وفقا له في حالة اجرائها .

وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٨٣ ، تقرر عدم الشروع في اجراء الانتخابات . وبدلا من ذلك أجرى الحاكم العام مشاورات مع أحزاب افريقيا الجنوبية الغربية ، وفي نيسان/ابريل

١٩٨٣ اقترح انشاء مجلس دولة يقدم له المشورة بشأن المسائل السياسية . بيد أن أحزاب الاقليم فضّلت أن تنظم محفلا خاصا بمناقشاتها واتخذ ذلك المحفل شكل مؤتمر الأحزاب المتعددة .

وفي أثناء خطابي الذى أدليت به أمام البرلمان في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤، قلت ان الأمر متروك لزعماء افريقيا الجنوبية الغربية كي يقرروا ما سيفعلونه وان عليهم أن يقرروا ذلك على وجه الاستعجال . واستجاب مؤتمر الأحزاب المتعددة لهذا النداء استجابة بنّاءة .

وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، أصدر المؤتمر اعلانا بالمبادئ الأساسية . وفي ١٨ نيسان /ابريل ١٩٨٤ ، توصل المؤتمر الى اتفاق بشأن ميثاق للحقوق والأهداف الأساسية . وقرر المؤتمر، في جملة أمور ، أن شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يرغب في نيل الاستقلال متحررا من أى سيطرة وفرض خارجيين . ووافق المؤتمر كذلك على ضرورة ضمان الحقوق الأساسية لجميع سكان افريقيا الجنوبية الغربية .

ولم يحدث على الاطلاق أن ادّعى مؤتمر الأحزاب المتعددة أنه الممثل الوحيد لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وبرهن المؤتمر على استعداده لمناقشة مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا مع الأحزاب السياسية الأخرى ، بما فيها سوابو . وفي الفترة من ١١ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ ، عقد المؤتمر مناقشات مع سوابو في لوزاكا برئاسة الرئيس كاوندا ، والدكتور و. فان نيكيرك الحاكم العام . وفي هذا الاجتماع تمكنت الأحزاب من التوصل الى توافق في الآراء بشأن عدد من النقاط الهامة . وكان الأمل يساور من استضافوا المؤتمر في أن توقع جميع الأطراف الحاضرة على بيان مشترك ذى طابع توفيقي . بيد أن زعيم سوابو اجتمع مع دبلوماسي أجنبي في لوزاكا قبل عقد الجلسة الختامية مباشرة، ومن الواضح أنه أقنعه بتغيير موقفه . وبدلا من التوقيع على البيان ، شنّت سوابو هجوما لاذعا على أعضاء معينين من أعضاء مؤتمر الأحزاب المتعددة .

وفي بيانه الصادر في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، وجه مؤتمر الأحزاب المتعددة الدعوة مرة أخرى الى سوابو وغيرها من الأحزاب في الاقليم للانضمام اليه في مناقشات تتعلق بمستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وتجاهلت سوابو هذه الدعوة، وبناء عليه قرر مؤتمر الأحزاب المتعددة أن يمضي قدما في المناقشات بمفرده . ويرجع عدم ادراج وجهات نظر سوابو ووجهات نظر غيرها من الأحزاب السياسية في افريقيا الجنوبية الغربية ضمن مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة الى أمر واحد ، هو القرار الذى اتخذته سوابو وتلك الأحزاب . وفي خاتمة المطاف ، تقدم مؤتمر الأحزاب المتعددة بمقترحاته التي في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وكان من الأفضل أن يحصل مؤتمر الأحزاب المتعددة على ولاية كاملة من شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وأود أن أوضح هنا اليوم أن مؤتمر الأحزاب المتعددة قد التزم بأن يقوم البلد ككل بوضع أية خطة دستورية مقبلة موضع الاختبار . ومع هذا ، فان اجراء انتخابات وطنية في هذا الوقت سيعقد الجهود المبذولة حاليا لتحقيق استقلال افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا مقبول دوليا . وليس هناك مجال للشك في أن مؤتمر الأحزاب المتعددة قد بذل كل ما في وسعه لاشراك جميع الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا في مداولاته وأنه سيواصل القيام بذلك .

وعند دراسة مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة ، وضعت حكومة جنوب افريقيا النقاط التالية في الاعتبار :

- كان من المعتزم أن يتولى الحاكم العام الحكم المباشر كترتيب مؤقت ؛
- يجب على زعماء الاقليم أنفسهم أن يرسموا مستقبلهم الدستوري ؛
- يجب أن يقبل زعماء الاقليم تحمل المزيد من المسؤولية عن ادارة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ؛
- لا يمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تتشاور مع زعماء الاقليم في كل مناسبة على حدة ، بل يلزمها التشاور معهم بشكل مؤسسي .

وبناء عليه ، فان السلطات التشريعية والتنفيذية لافريقيا الجنوبية الغربية ستعيّن في وظائفها من جديد وسيعهد اليها باعلان ميثاق للحقوق وانشاء محكمة ومجلس دستوريين .

وفي الوقت ذاته ، تود حكومة جنوب افريقيا أن تؤكد أنه ما دام من الممكن أن تبشّر المفاوضات الدولية الراهنة بأي احتمال واقعي للتوصل الى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا فلن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية .

وبناء على ذلك :

- ستحتفظ حكومة جنوب افريقيا بجميع ما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا من السلطات المخولة لها في هذه المرحلة ، بما فيها العلاقات الخارجية والدفاع ؛
- ستتطلب جميع القوانين التشريعية توقيع الحاكم العام ؛
- ستواصل جنوب افريقيا التفاوض مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن تحقيق استقلال افريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالاعتراف الدولي . وستواصل التشاور مع زعماء افريقيا الجنوبية الغربية وتلقّي التوجيهات منهم ، وستحاول اشراكهم في المناقشات التي تجرى مع المجتمع الدولي ؛

../..

— ما دامت المفاوضات الجارية توفر أية امكانية لتحقيق انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا ، ستعتبر جنوب افريقيا أى مشروع دستورى يصدر عن المجلس الدستورى أساسا للمناقشات المقبلة أو اقتراحا يمكن تقديمه الى الجمعية التأسيسية المتوخاة في خطة التسوية الدولية .

وينبغي ، بناء على ذلك ، النظر الى الترتيب المقترح في افريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا بوصفه آلية مؤقتة للادارة الداخلية للاقليم لحين التوصل الى اتفاق بشأن استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالقبول الدولى .

ان الموافقة على زيادة التمثيل في ادارة افريقيا الجنوبية الغربية ، كما حدث في عام ١٩٧٩ ، لا ينتهك الالتزامات الدولية لحكومة جنوب افريقيا . ومع هذا ، وكما أبلغت البرلمان في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، بما في ذلك سوابو ، أن يبقى الى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا . واذا بات واضحا في خاتمة المطاف ، وبعد استكشاف جميع السبل تماما ، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف ، فمن الواضح أنه سيتعين على جميع الأطراف التي تتأثر تماما بالمفاوضات الحالية أن تعيد النظر في أفضل السبل المؤدية الى استقلال مقبول دوليا يتحقق في ظل الظروف السائدة .

وفي الوقت ذاته ، ستواصل جنوب افريقيا العمل من أجل التوصل الى استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالقبول الدولي :

— فستواصل جنوب افريقيا البحث عن صيغة معقولة لتحقيق الانسحاب الحقيقي للكوبيين من أنغولا ؛

— وستواصل السعي نحو تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة عن طريق تشجيع جميع الأطراف ، بما فيها سوابو وأنغولا ، على تسوية خلافاتها حول مائدة أحد المؤتمرات ، لا عن طريق العنف ؛

— وأتمت جنوب افريقيا ، حسبما أعلن فعلا ، انسحاب قواتها من جنوبي أنغولا ، وسيتعين على حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا كفالة عدم تصعيد سوابو للعنف الذى توجهه الى شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، والا فانها ستواجه امكانية عودة الحالة التي كانت سائدة قبل التوصل الى اتفاق لوزاكا ؛

— وستواصل جنوب افريقيا تشجيع الحوار بين جميع الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية ، على أمل أن يتوصلوا الى أساس لتوافق في الآراء أوسع نطاقا بشأن مستقبل الاقليم . واذا لم تتمكن الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا من التوصل الى تسوية مؤقتة في هذه المرحلة ، فان احتمالات نجاح الاستقلال ،

كيفما يتحقق ، ستكون محـدودة . ويجب على الأطراف أن تفهم أن أيـة مجموعة واحدة لن تتمكـن من أن تملـي ارادتها بشأن مستقبل البلـد ؛

- وستظل جنوب افريقيا متمسكة بأن تعامل جميع الأطراف في افريقيا الجنوبيـة الغربية على قدم المساواة وبلا تحـيّز . واذا كانت الأمم المتحدة ترغب فـي القيام بدور لتحديد مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، وجب عليهـا بالتالي أن تبين أنها ستتمكن من الاضطلاع باختصاصاتها دون تحـيّز .

وبناء على نقاط التفاهـم هذه ، نـرى أن تنفيذ مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق أهداف المصالحة الوطنية والرفاه الوطني ، والتوصل في خاتمة المطاف ، الى استقـلال يحظى بالقبول الوطني والاعـتراف الدولـي .

- - - - -